

The Role of Contractual Agriculture in Bridging the Food Gap of Maize Crop in Egyptian Agriculture

Al-Dalee, A. M. A.

Agricultural Economics Research Institute

دور الزراعة التعاقدية في سد الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية في الزراعة المصرية

أشرف محمد علي الضالع
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

المخلص

استهدفت البحث التعرف على النواحي الإنتاجية والإستهلاكية لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٥) من خلال دراسة المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة الشامية، وتطور الفجوة الغذائية الواردات من محصول الذرة الشامية في مصر، إلى جانب التعرف على دور الزراعة التعاقدية في رفع نسب الإكتفاء الذاتي من محصول الذرة في مصر، بالإضافة إلى تنفيذ الزراعة التعاقدية في الزراعة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها مايلي: يتضح أن أعلى الحاصلات التصيفية عام ٢٠١٥ من حيث العائد على الجنيه المستثمر هو محصول الفول السوداني حيث بلغ حوالي ١,٨١، في حين بلغ العائد على الجنيه المستثمر للذرة الشامية حوالي ٠,٦٧، وهو عائد متدني بالمقارنة بالحاصلات الأخرى المنافسة له في نفس الموسم وهو ما يجعل الأقبال على زراعة منخفضة. تبين من تقدير حجم الفجوة الغذائية أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٠٦٧ ألف طن عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٨١٨٨ ألف طن عام ٢٠١١ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥٦٢١,٧٥ ألف طن، كما تبين أن نسبة الإكتفاء الذاتي تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٤٠,٧٧% عام ٢٠١٥، وحد أقصى بلغ نحو ٦٥,٥٧% عام ٢٠٠٤ بمتوسط هندسي بلغ نحو ٥٢,٥٧%، وتبين من تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات الاقتصادية للمتاح للإستهلاك من الذرة الشامية أن هناك اتجاه عام متزايد بمعدل نمو سنوي احصائيا بلغ نحو ١,٨%، وبلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي ٢١٣,٩ ألف طن سنوياً تراوحت كمية واردات مصر من الذرة خلال فترة الدراسة بين حد أدنى بلغ حوالي ١٩٣٤,٨٢ ألف طن عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ حوالي ٧٠٤١,٧٩ ألف طن عام ٢٠١١ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٧٥٥,٢٧ ألف طن، وتبين أن قيمة واردات الذرة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٦٠,٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٢١٧٨,٢٨ مليون دولار عام ٢٠١١ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠٨٨,٦٧ مليون دولار. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العائتين أن هناك اتجاه عام متزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠,٨%، بما يعادل حوالي ١١٧,٥٨ مليون دولار. ضرورة التوسع في المحاصيل الأستر اتيجية بإحكام تطبيق القانون المتعلقة بتحديد مساحة الأرز بحيث لا تتجاوز ١,٧٦ مليون فدان في المحافظات المنوط بها زراعة، وعدم زراعته في محافظات الوجه القبلي، وتوفير مساحة بالغة حوالي ١,٠٦ ألف فدان، إلى جانب توفير مساحة مقدارها ٢٠٠ ألف فدان من المساحات المنزعة بلب الطبخ، كذلك توفير مساحة مقدارها ٥٠٠ ألف فدان من المساحات المخصصة في زراعة كل من الخضروات والمحاصيل الأخرى، وبذلك يمكن توفير مساحة ٧٠١ ألف فدان يتم توجيهها لزراعة محصول الذرة الشامية للمساهمة في زيادة الإنتاج بحوالي ٢,١٩ مليون طن ورفع نسبة الإكتفاء الذاتي لبلغ حوالي ٥٦,٩٧%، مما يساهم في خفض كمية الواردات بمقدار ٣٢,٣%، والتوسع في زراعة محصول الذرة في الأراضي الجديدة وخاصة مشروع المليون ونصف مليون فدان والذي بدأ باستصلاح نصف مليون فدان وخاصة غرب محافظة المنيا ومحافظة أسبوط، والمناطق الجديدة المستصلحة بصعيد مصر. باستطلاع آراء المزارعين بالعينة البحثية حول الزراعة التعاقدية تبين أن نحو ٨٦% من مزارعي العينة البحثية أبدى ترحيبهم بفكرة الزراعة التعاقدية، ويرى نحو ٧٥% من مزارعي العينة البحثية أن التعاقد كاسلوب تسويق أفضل من التسويق الحر، حيث يقلل من المخاطر التسويقية واستقرار الدخل المزرعي، أما فيما يتعلق بمفترحات المزارعين حول تحديد سعر التعاقد فقد تباينت بينهم حيث أبدى نحو ١٨% منهم ضرورة الاعتماد على السعر العالمي، بينما نحو ٢٥% من المزارعين يرون أن تحديد هامش ربح معقول يمكن أن يستخدم كأساس في تحديد سعر التعاقد، في حين نحو ١٨% من المزارعين أن تحديد السعر يجب أن يستند إلى سعر ضمان بحيث لا يقل السعر عنه بغض النظر عن السعر العالمي، وأخيراً نحو ٣٩% من مزارعي العينة البحثية أنه يجب الأخذ في الاعتبار التكاليف الإنتاجية خاصة في ظل الإرتفاع المتزايد والمستمر في أسعار مسلمات الإنتاج. ويرى نحو ٦٠% من زراع العينة البحثية أن الجمعيات التعاونية الزراعية لها دور مهم نجاح الزراعة التعاقدية. باستطلاع آراء العاملين بالجمعيات الزراعية بالعينة البحثية حول الزراعة التعاقدية تبين أن نحو ٧٤% من القائمين والعاملين بالجمعيات الزراعية بالعينة البحثية أبدى ترحيبهم بفكرة الزراعة التعاقدية، في حين أقر نحو ٦٣% من القائمين على الجمعيات الزراعية بأنه تم عقد دورات أو ندوات في مجال الزراعة التعاقدية، وبسؤالهم عن الدور الذي يمكن أن تضفيه الجمعية لتفعيل الزراعة التعاقدية أبدى ٨٥% عن قناعتهم بذلك لإمكانية تجميع الحيازات الفزمية، ويرى نحو ٧٥% من القائمين على الجمعيات الزراعية أن الجمعيات التعاونية لها دور في نجاح الزراعة التعاقدية لوجود الخبرات الإدارية والإرشادية المؤهلة، وأبدى ٩٠% من أعضاء الجمعيات الزراعية تقبلهم القيام بالدور المنوط بهم بشرط توفير حوافز مادية، كما يري ٧٦% من أعضاء الجمعية أن تجهيزات الجمعيات تؤهلها للقيام بدورها من حيث أماكن التشوين والمخازن التي يتم تخزين المحاصيل بها.

المقدمة

تعتبر الزراعة العمود الفقري وأحد الدعائم للاقتصاد القومي المصري، لما تمتلكه من طاقات هائلة كإمكانية من الموارد الاقتصادية والتي يمكن أن تحقق طفرات هائلة في الإنتاج نظراً لما تتمتع به مصر من ظروف مناخية متميزة تساعدها على جذب مزيد من الإستثمارات في القطاع الزراعي، ويعتبر النهوض بإنتاج المحاصيل الإستراتيجية ومن بينها محصول الذرة الشامية كأحد محاصيل الحبوب الذي يدخل في تركيب أعلاف الإنتاج الحيواني والداجني هدفاً رئيسياً لمواجهة الزيادة في الطلب المحلي عليها كونها من المحاصيل التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق قدر من الإكتفاء الذاتي.

وقد إكتسبت الزراعة التعاقدية في السنوات الأخيرة أهمية كبرى ، حيث ينظر إليها كإداة لتعزيز التحكم في سلسلة التوريد الزراعي بهدف توحيد مواصفات المنتجات الغذائية، وتطبيق معايير الجودة وسلامة الغذاء، ويعد تفعيل دور الزراعة التعاقدية في الوقت الحالي من أهم أولويات السياسة الزراعية المصرية، حيث أنها أحد الأدوات التي تلجأ إليها الدولة في زيادة نسبة الحاصلات التصديرية، والعمل على سد الفجوة ورفع نسب الإكتفاء الذاتي من أهم المحاصيل الإستراتيجية في مصر وعلى رأسها محصول الذرة الشامية^(١)، حيث بلغت الكمية المستوردة من الخارج حوالي ٦,٧٨ مليون طن عام ٢٠١٥^(٢)، وهو ما شجع الحكومة المصرية على تبني فكرة الزراعة التعاقدية بوصفها نموذجاً للشراء المباشر ومن ثم فإنها تعتبر حلاً مريحاً للشركات والمستهلكين والمزارعين على السواء، بالإضافة إلى دورها في إجتذاب الإستثمار الأجنبي.

مشكلة البحث:

أدت القرارات الاقتصادية الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة في نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير سعر الصرف للدولار إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وزيادة الطلب على العملة الصعبة ورفع نسبة التضخم لأكثر من ٣٠%^(١)، لذلك أصبح من الأهمية تشجيع زراعة المحاصيل الإستراتيجية والتي من بينها محصول الذرة الشامية، وغيرها من المحاصيل التي تمثل أهمية قصوى في الميزان الغذائي لأفراد الشعب المصري. وبالرغم من أن الفترة الأخيرة شهدت تطورات متباينة في إجمالي الإنتاج الزراعي المصري، إلا أنه لا تزال مصر تعاني من نقص كبير في إنتاج معظم السلع الغذائية ومنها الحبوب نتيجة الزيادة المستمرة والمضطردة في أعداد السكان وعدم الإستقرار النسبي للمعروض من الغذاء وزيادة الاعتماد في توفير معظم السلع الغذائية عن طريق إستيرادها من الخارج لسد احتياجات السكان المتزايدة ولا سيما المحاصيل الإستراتيجية^(٢)، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالي ٩,٠١ مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات من أهم المجموعات الغذائية حوالي ٧,٧٧ مليار دولار تمثل ٥٦,٨٥% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والبالغة حوالي ١٣,٦٧ مليار دولار، وقد جاءت واردات مصر من محصول الذرة الشامية حوالي ١,٥ مليار دولار تمثل حوالي ٣٥,١٩% من إجمالي الواردات من مجموعة الحبوب والبالغة حوالي ٤,٣٧ مليار دولار والتي تمثل نحو ٣١,٩٣% من ٣١,٩٣% من إجمالي الواردات الزراعية عام ٢٠١٥^(٣).

وقد اتجهت الدولة مؤخراً إلى إصدار قانون بإنشاء هيئة مستقلة للزراعات التعاقدية تحت إشراف وزارة الزراعة ومركز البحوث

البيانات التي تم الحصول عليها من المواقع الأليكترونية، كما تم الاعتماد على البيانات الأولية وذلك من واقع استمارة الاستبيان التي تم جمعها من إدارات (خورشيد، المعمورة، العامرية) لتلقى بالغرض البحثي، حيث بلغ إجمالي حجم العينة ٧٥ استمارة، منها ٤٥ استمارة للمزارعين، بواقع ١٥ مزارع من كل إدارة من الإدارات الزراعية الثلاث المزروعة بمحصول الذرة الشامية بالمحافظة، بالإضافة إلى ٣٠ استمارة تم تجميعها من الجمعيات الزراعية لتلك القرى. وقد تم اختيار قريتين من كل إدارة (الصاعدة وسيدي مسعود) من العامرية، وقريتي السيوف وعزب نوبار من خورشيد، وقريتي (المعمورة وأوقاف المنتزة) من المعمورة.

النتائج والمناقشات

أولاً: المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة في مصر:
باستعراض المؤشرات الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٠/١٩٩٩ - ٢٠١٤/٢٠١٥) والموضحة بالجدول رقم (١)، تبين أن المساحة المنزرعة لمحصول الذرة الشامية في مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٦٦ مليون فدان عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و حد أقصى بلغ حوالي ٢.٢٦ مليون فدان عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بمتوسط عام بلغ حوالي ١.٨٨ مليون فدان، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١.٩% عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١، بمقدار زيادة بلغ حوالي ٣٥.٧ ألف فدان سنوياً، و تراوحت الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية بين حد أدنى بلغ حوالي ٣ طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و حد أقصى بلغ حوالي ٣.٧٨ طن عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمتوسط عام بلغ حوالي ٣.٤٢ طن، ولم تثبت المعنوية الإحصائية للإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية الصيفي عند المستويات الاحتمالية المختلفة، في حين تراوح إنتاج محصول الذرة الشامية في مصر بين حد أدنى بلغ حوالي ٥.٥١ مليون طن عام ٢٠١٥/٢٠١٤ و حد أقصى بلغ حوالي ٧.٢٤ مليون طن عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بمتوسط عام بلغ حوالي ٦.٤١ مليون طن، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١.٦% عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ و تمثل الزيادة في الإنتاج المحلي نحو ١٠٢.٦ ألف طن سنوياً.

الزراعية تكون لها الصفة الإعتبارية والتي تتيح لها إبرام التعاقدات بين المزارعين والشركات أو الهيئات أو المؤسسات التي تقوم بالتعامل في هذا المجال الأمر الذي استلزم معه وضع تصور لتشجيع زراعة المحاصيل الاستراتيجية ومنها محصول الذرة الشامية والعمل على رفع نسب الإكتفاء الذاتي منة وإدراجها ضمن الزراعات التعاقدية للحد من إستيراد ووضوح رؤية كاملة للمشاكل والمعوقات التي تعوق تنفيذ الزراعات التعاقدية للمحاصيل الاستراتيجية، إلى جانب إعطاء إليه تساعد المزارعين إلى إتخاذ قرار يساعدهم على تبني الزراعات التعاقدية.

هدف البحث:

استهدفت البحث التعرف على النواحي الإنتاجية والإستهلاكية لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) لوضع تصور لإمكانية تطبيق الزراعات التعاقدية كأحد الحلول التي قد تساهم في سد جزء كبير من الفجوة الغذائية من الذرة الشامية باعتبارها من أهم مكونات الأعلاف للإنتاج الحيواني والداجني من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة الشامية.
ثانياً: العائد على الجنيه المستثمر لاهم الحاصلات الصيفية في مصر عام ٢٠١٥

ثالثاً: تطور الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية في مصر.
رابعاً: تطور الواردات من محصول الذرة الشامية في مصر.
خامساً: دور الزراعة التعاقدية في رفع نسب الإكتفاء الذاتي من محصول الذرة في مصر.

سادساً: آلية تنفيذ الزراعة التعاقدية في الزراعة المصرية.

الطريقة البحثية

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام كل من الأسلوب الاقتصادي الوصفي والكمي من خلال تقدير دالات الإتجاه الزمني العام، بالإضافة إلى استخدام بعض المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية وبعض مؤشرات الأمن الغذائي لمحصول الذرة الشامية. وتم الاعتماد على البيانات الثانوية، التي تم الحصول عليها من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك بجانب

جدول ١. المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة الشامية الصيفي خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠٠٠/١٩٩٩)

السنوات	المساحة الإنتاج المحلي (مليون فدان)	سعر المحصول (جنيه/طن)	إجمالي التكاليف (جنيه/فدان)	إجمالي العائد (جنيه/فدان)	صافي العائد (جنيه/فدان)	العائد على نسبة العائد
٢٠٠٠/١٩٩٩	١.٦٨	٦٠٧.٨٦	١٤٣٠.١	٢١٩٣	٧٦٢.٩	٠.٥٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١.٧٧	٦١٢.٨٦	١٤٧١.٩	٢٢٢٤.١	٧٥٢.٢	٠.٥١
٢٠٠١/٢٠٠٢	١.٦٧	٦٢٩.٢٩	١٤٨٠	٢٣٠٤	٨٢٤	٠.٥٦
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١.٦٦	٦٩٢.٨٦	١٧٠٩	٢٥٦٥	٨٥٦	٠.٥٠
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١.٦٨	١٠٣٥.٧١	١٨٤٦	٣٧٨١	١٩٣٥	١.٠٥
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١.٩٤	١٠٣٥.٧١	٢٠٥٥	٣٨٧٦	١٨٢١	٠.٨٩
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢.٠٥	١٠٧٨.٥٧	٢٥٠٦	٤٠٨٧	١٨٨١	٠.٨٥
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١.٧٨	١٥٧٨.٥٧	٢٦٢٤	٥٦٧٥	٣٠٥١	١.١٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١.٨٦	١٤١٤.٢٩	٣٢٩٧	٥٠٥٠	١٧٥٣	٠.٥٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١.٩٨	١٣٧٨.٥٧	٣٣٠٣	٤٩١٤	١٦١١	٠.٤٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١.٨٦	١٨٧١.٤٣	٣٧١٠	٦١٤٠	٢٤٣٠	٠.٦٥
٢٠١١/٢٠١٠	١.٧٦	١٩٢٨.٥٧	٤٠٨٢	٦٧٤٠	٢٦٥٨	٠.٦٥
٢٠١٢/٢٠١١	٢.١٦	٢١٦٤.٢٩	٤٣٤٠	٧٥٦٠	٣٢٢٠	٠.٧٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٢.١٣٩	٢٢٤٢.٨٦	٤٧٣٥	٧٧٧٣	٣٠٣٨	٠.٦٤
٢٠١٤/٢٠١٣	٢.١٨٥	٢٢٦٤.٢٩	٤٩٢٧	٧٨٤٨	٢٩٢١	٠.٥٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٢.٢٦	٢٣٠٠.٠٠	٥٢٦٨	٧٥٠٢	٢٢٣٤	٠.٤٢
المتوسط	١.٨٨	١٤٧٧.٢٣	٣٠٣٠.٢٥	٥٠١٤.٥١	١٩٨٤.٢٦	٠.٦٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشره الإحصاءات الزراعية، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

سنوي بلغ نحو ٩.٨% عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١، بمقدار زيادة سنوية بلغ حوالي ٢٩٦.٩٦ جنيه/فدان، في حين تراوح إجمالي العائد الفدان بين حد أدنى بلغ حوالي ٢١٩٣ جنيه عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ و حد أقصى بلغ حوالي ٧٨٤٨ جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بمتوسط عام بلغ نحو ٩.٥% عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١، بمقدار زيادة بلغ حوالي ٤٧٦.٣٨ جنيه/فدان، كما تراوح صافي العائد الفدان بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٥٢.٢ جنيه/فدان عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و حد أقصى بلغ حوالي ٣٢٢٠ جنيه/فدان عام ٢٠١٢/٢٠١١ بمتوسط عام بلغ حوالي ١٩٨٤.٢٥ جنيه/فدان، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٩.٢% عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١، بمقدار زيادة بلغ حوالي ١٨٢.٥٥ و

وباستعراض المؤشرات الاقتصادية لمحصول الذرة الشامية خلال فترة الدراسة تبين أن السعر المزرعي لمحصول الذرة الشامية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٠٧.٨٦ جنيه/طن عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ و حد أقصى بلغ حوالي ٢٣٠٠ جنيه/طن عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بمتوسط عام بلغ حوالي ١٤٢٧.٢٣ جنيه/طن، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠.٢% عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١، وبمقدار زيادة سنوية بلغ حوالي ١٤٥.٥٨ جنيه/طن، وتراوح إجمالي التكاليف الفدان بين حد أدنى بلغ حوالي ١٤٣٠.١ جنيه/فدان عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ و حد أقصى بلغ حوالي ٥٢٦٨ جنيه/فدان عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بمتوسط عام بلغ حوالي ٣٠٣٠.٢٥ جنيه/فدان، بمعدل نمو

جنبة/فدان. ويتقدير العائد على الجنبة المستثمر تبين أنه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٠.٤٢ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وحد أقصى بلغ نحو ١.١٦ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الاحتمالية ٠.١ خلال فترة الدراسة. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٠.٦٧. بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٠.٩٥% عند المستوى

جدول ٢. معادلات الاتجاه الزمني العام للمتغيرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة الشامية الصيفي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/١٩٩٩ - ٢٠١٥/٢٠١٤)

البيان	الوحدة	المعادلة	ر	ف	معدل النمو %
المساحة المنزرعة	مليون فدان	$لوص = ٠.٤٧ + ٠.١٩ * س$ (٥.٩٢)	٠.٧١	**٣٥.٠١	١.٩
الإنتاج المحلي	مليون طن	$لوص = ١.٧٢ + ٠.١٦ * س$ (٤.٩٦)	٠.٦٤	**٢٤.٦٥	١.٦
السعر المزرعي	جنبة/طن	$لوص = ٦.٢٩ + ٠.١٢ * س$ (١٥.١٢)	٠.٩٤	**٢٢٨.٦١	١٠.٢
اجمالي التكاليف	جنبة/فدان	$لوص = ٧.٠٩ + ٠.٠٩٨ * س$ (٢٧.٥٥)	٠.٩٨	**٧٥٨.٩٣	٩.٨
اجمالي عائد	جنبة/فدان	$لوص = ٧.٦٢ + ٠.٠٩٥ * س$ (١٣.٧٢)	٠.٩٣	**١٨٨.٢٩	٩.٥
صافي العائد	جنبة/فدان	$لوص = ٦.٧ + ٠.٠٩٢ * س$ (٥.٨٠)	٠.٧١	**٣٣.٦١	٩.٢

** معنوي عند مستوى ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥
المصدر: حسب من الجدول رقم (١)

ويتضح مما سبق ان صافي العائد الفداني لكل من الذرة الشامية والذرة الرفيعة متدني بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى المنافسة لة في نفس الموسم وخاصة الفول السوداني وهو ما يجعل الأقبال على زراعة منخفضة على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يلعبها محصول الذرة في سد جزء كبير من الفجوة العلفية في مصر، الأمر الذي يتطلب معة وضع سياسات تحفز المزارعين على زراعة بأدراسة ضمن الدورة التعاقدية التي تخطط الدولة لتنفيذها في المرحلة الحالية.

ثالثاً: تطور الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية في مصر.

يتبين من استعراض الإستهلاك من الذرة الشامية خلال الفترة من (٢٠٠٠/١٩٩٩ - ٢٠١٥/٢٠١٤) كما هو موضح بالجدول رقم (٤) أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٩٠٧ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ١٤٠٧٤ ألف طن عام ٢٠١١/٢٠١٠ بمعدل سنوي بلغ حوالي ١١٦٨٦.١٩ ألف طن، ويتقدير حجم الفجوة الغذائية بتبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٠٦٧ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٨١٨٨ ألف طن عام ٢٠١١/٢٠١٠ بمعدل سنوي بلغ حوالي ٥٦٧١.٧٥ ألف طن، كما تبين أن نسبة الإكتفاء الذاتي تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٤١.٨٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠، وحد أقصى بلغ نحو ٦٥.٥٧% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمعدل سنوي بلغ نحو ٥٣.٦%، وتراوحت فترة تلبية الإنتاج المحلي للإستهلاك من الذرة الشامية بين حد أدنى بلغ حوالي ٥.٠٢ شهر عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمعدل سنوي بلغ حوالي ٦.٣٧ شهر، واتضح من الدراسة أن متوسط نصيب الإستهلاك الفردي من الذرة الشامية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢٨.٤٧ كجم/سنة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ حوالي ١٧٢.٨٥ كجم/سنة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمعدل سنوي بلغ ١٥٩.٢٧ كجم/سنة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: العائد على الجنبة المستثمر لأهم الحاصلات الصيفية في مصر عام ٢٠١٥

وباستعراض العائد على الجنبة المستثمر على المحاصيل الصيفية عام ٢٠١٥ كما هو موضح بالجدول رقم (٣) يتضح أن أعلى الحاصلات من حيث العائد على الجنبة المستثمر هو محصول الفول السوداني حيث جاء في المرتبة الأولى بين المحاصيل الصيفية حيث بلغ صافي العائد الفداني حوالي ٨٤٠٤ جنبة، كما بلغ العائد على الجنبة المستثمر حوالي ١.٨١، يليه محصول قصب السكر حيث بلغ صافي العائد حوالي ١٠٦٥٦ جنبة وبلغ العائد على الجنبة المستثمر حوالي ١.٢٢، وجاء بعد ذلك كل من محصول عباد الشمس و السمسم وفول الصويا والذرة الشامية والأرز والذرة الرفيعة حيث بلغ صافي العائد حوالي ٢٣٥٧، ١٨٤٩.٢، ٢٩٣٤، ١٩٨٤، ٢٩٤٨، ١٦٠٤ جنبة يعاود على الجنبة المستثمر حوالي ٠.٨٥، ٠.٨٣، ٠.٧٧، ٠.٦٧، ٠.٥١، ٠.٤٦. لكل منهما على الترتيب.

جدول ٣. العائد على الجنبة المستثمر لأهم الحاصلات الصيفية في مصر عام ٢٠١٥

المحصول	المساحة (ألف فدان)	صافي العائد (ألف جنبة/فدان)	العائد على الجنبة المستثمر	الترتيب
الأرز	١٢٢٠	٢٩٤٨	٠.٥١	السابع
الذرة الشامية	٢٢٦٠	١٩٨٤	٠.٦٧	السادس
الذرة الرفيعة	٣٥٤.٧٢	١٦٠٤	٠.٤٦	الثامن
قصب السكر	٣٢٨.١٢	١٠٦٥٦	١.٢٢	الثاني
القطن	٢٤٠.٨٧	١٩٥٠	٠.٠٣	التاسع
فول الصويا	٣٣.٩	٢٩٣٤	٠.٧٧	الخامس
الفول السوداني	١٤٣.٢٢	٨٤٠٤	١.٨١	الأول
السمسم	٧٢.٧٨	١٨٤٩.٢	٠.٨٣	الرابع
عباد الشمس	١٥.٦٨	٢٣٥٧	٠.٨٥	الثالث

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، نشرة صافي العائد، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

جدول ٤. تطور الإنتاج المحلي والإستهلاك وحجم الفجوة الغذائية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٠/١٩٩٩ - ٢٠١٥/٢٠١٤)

السنة	الإنتاج الف طن	الإستهلاك الف طن	الفجوة الغذائية الف طن	الإكتفاء الذاتي فترة التلبية الإستهلاك الفردي %	شهر	كجم/سنة
٢٠٠٠/١٩٩٩	٥٦٥٠	١١٠٥٨	٥٤٠٨	٥١.٠٩	٦.١٣	١٧٢.٨٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٠٩٠	١١٢٥٩	٥١٦٩	٥٤.٠٩	٦.٤٩	١٧٢.٣٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٦٧٦	١١٥٢٦	٥٨٥٠	٤٩.٢٥	٥.٩١	١٦٩.٥٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٦٨٠	١٠٤٥٧	٤٧٧٧	٥٤.٣٢	٦.٥٢	١٥٣.٢٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٨٤٠	٨٩٠٧	٣٠٦٧	٦٥.٥٧	٧.٨٧	١٢٨.٤٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٨٦٦	١١٨٦٢	٤٩٩٦	٥٧.٨٨	٦.٩٥	١٦٧.٨٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦١٥٠	١١٤٨٢	٥٣٣٢	٥٣.٥٦	٦.٤٣	١٥٩.٤٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦١٤١	١١٣٩٢	٥٢٥١	٥٣.٩١	٦.٤٧	١٥٤.٦٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٠٦	١٢٠٠٠	٥٦٩٤	٥٢.٥٥	٦.٣١	١٥٩.٥٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٦٤٤	١١٩٦٧	٥٣٢٣	٥٥.٥٢	٦.٦٦	١٥٥.٧٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٠٤٠	١٢٦٦٧	٥٦٢٣	٥٥.٦٠	٦.٦٧	١٦٠.٨٤
٢٠١١/٢٠١٠	٥٨٨٦	١٤٠٧٤	٨١٨٨	٤١.٨٢	٥.٠٢	١٧٥.٠٣
٢٠١٢/٢٠١١	٧٢٠٦	١٣٣٨١	٦١٧٥	٥٣.٨٥	٦.٤٦	١٦٢.١٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٧١٠٢	١٣٩٢٥	٦٨٢٣	٥١.٠٠	٦.١٢	١٦٤.٥٤
٢٠١٤/٢٠١٣	٧٢٤٥	١٢٣١٣	٥٠٦٨	٥٨.٨٤	٧.٠٦	١٤١.٨٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٠٦٧	١٣٥١٣	٦٤٤٦	٥٢.٣٠	٦.٢٨	١٥٠.٢٧
المتوسط	٦٣١٤.٤٤	١١٩٨٦.١٩	٥٦٧١.٧٥	٥٦.٦٠	٦.٤٦	١٥٩.٢٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

السني حوالي ٢١٣,٩ ألف طن سنوياً، في حين لم تثبت المعنوية الإحصائية لكل من كمية الواردات، فترة التلبية، الإستهلاك الفردي لمحصول الذرة الشامية خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

بتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات الاقتصادية يتبين من المتاح للإستهلاك من الذرة الشامية أن هناك اتجاه عام متزايد ومعنوي احصائياً بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١,٨%، وبلغ مقدار الزيادة

جدول ٥. معادلات الاتجاه الزمني العام لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/١٩٩٩ – ٢٠١٥/٢٠١٤)

البيان	الوحدة	المعادلة	ر	ف	معدل النمو %
الإستهلاك	ألف طن	لوص ^أ = ٩,٢٣ + ٠,١٨ س هـ	٠,٥٤	١٦,٥٥**	١,٨

** معنوي عند مستوى ٠,٠١ * معنوي عند مستوى ٠,٠٥
المصدر: حسب من الجدول (٤).

وتبين أن قيمة واردات الذرة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٦٠,٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٢١٧٨,٢٨ مليون دولار عام ٢٠١١ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠٨٨,٦٧ مليون دولار. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين أن هناك اتجاه عام متزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠,٨%، بما يعادل حوالي ١١٧,٥٨ مليون دولار.

رابعاً: تطور الواردات من محصول الذرة في مصر
باستعراض كمية واردات مصر من الذرة خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (٦) يتضح أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٩٣٤,٨٢ ألف طن عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ حوالي ٧٠٤١,٧٩ ألف طن عام ٢٠١١ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٧٥٥,٢٧ ألف طن، ويتقدير معادلة الاتجاه العام الزمني تبين عدم ثبوت معنوية كمية الواردات من الذرة عند المستويات المعنوية المختلفة.

جدول ٦. كمية وقيمة الواردات من الذرة وإجمالي قيمة الواردات من الحبوب في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/١٩٩٩ – ٢٠١٥/٢٠١٤)

السنة	الواردات من محصول الذرة الكمية ألف طن	الواردات من الحبوب إجمالي قيمة واردات الحبوب مليون دولار	قيمة واردات الذرة إلى واردات الحبوب %
٢٠٠٠/١٩٩٩	٤٩٥٨,٢٤	١٢٥١,٤٩	٤٤,٣٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٧٩٧,٠٩	١٢٢١,٢٧	٤٤,٨٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٧٢٠,٢١	١٤٠٩,٤٣	٤١,٩٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٠٣٨,٣٣	١١٣٦,٧٣	٤٦,٤١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٤٠٦,٥٥	١٠٩٢,٨١	٣٢,٩٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٠١٨,٣٠	١٦٢٤,٤٤	٤٢,١٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٧٥٧,٩٧	١٥١٣,٢١	٣٥,٨٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٤٦٦,٧٢	٢٥٣٧,٢٦	٣٦,٩٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٥٣٨,٣٩	٣١٠٣,٧٩	٣١,٣٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٩٣٤,٨٢	٢٤٣٣,٩٧	٣٤,٢٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥١٧٥,٥٨	٣٤٨٣,٩٠	٣٦,٤٠
٢٠١١/٢٠١٠	٧٠٤١,٧٩	٥٤٥٢,٦٩	٣٩,٩٥
٢٠١٢/٢٠١١	٦٠٦١,٦٠	٥٣٤٩,٠٧	٣٦,٥٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٦١٢١,٣٦	٤٧٢٩,٣٨	٤١,٩٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٢٦٧,٩٥	٥٠٥٢,٢٤	٣٨,٤٥
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٧٧٩,٤٧	٤٣٦٥,٤٣	٣٥,١٩
المتوسط	٤٧٥٥,٢٧	٢٨٥٩,٨٣	٣٨,٠٧

المصدر: الموقع الإلكتروني: comtrade.un.org:١١

سنوي بلغ حوالي ٢٨٥٩,٨٣ مليون دولار، ويتقدير معادلة الاتجاه العام الزمني تبين أن هناك اتجاه عام متزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ١١,٩%، بما يعادل حوالي ٣٤٠,٣٢ مليون دولار كما هو موضح بالجدول رقم (٧).

وبدراسة قيمة الواردات المصرية من مجموعة الحبوب تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٩٢,٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٤٥٢,٦٩ مليون دولار عام ٢٠١١ بمتوسط

جدول ٧. معادلات الاتجاه الزمني العام للواردات المصرية من الذرة الشامية وإجمالي الحبوب خلال الفترة (٢٠٠٠/١٩٩٩ – ٢٠١٥/٢٠١٤)

البيان	الوحدة	المعادلة	ر	ف	معدل النمو %
الذرة الشامية	القيمة (مليون دولار)	لوص ^{هـ} = ٥,٩١٣ + ٠,١٠٨ س هـ	٠,٧٨	٥٠,٥**	١,٠٨
إجمالي الحبوب	القيمة (مليون دولار)	لوص ^{هـ} = ٦,٧٧٥ + ٠,١١٩ س هـ	٠,٨٦	٨٩,٢**	١١,٩

** معنوي عند مستوى ٠,٠١
المصدر: حسب من الجدول (٦)

جانب ٣٢٩,٢٨ الف فدان من الذرة الشامية إضافية لاستخراج الزيوت منه.

وفي ضوء الأهمية النسبية للواردات من محصول الذرة الشامية والمساحات المطلوب زراعتها لتغطية الواردات منه يتضح أن هناك عجز كبير يمكن تغطية جزء منه عن طريق رفع نسب الاكتفاء الذاتي من موضوع الدراسة حيث تتطلب تخصيص مساحة تتعدى ٢,٥ مليون فدان في الموسم الصيفي في ظل تناقصها محاصيل أخرى كالأرز والذرة الشامية والقطن.

خامساً: دور الزراعة التعاقدية في رفع نسب الإكتفاء الذاتي من محصول الذرة في مصر

١. تقدير المساحات المطلوب زراعتها من أهم محاصيل الحبوب
باستعراض البيانات الواردة بجدول رقم (٨) الخاصة بتقدير المساحات الزراعية اللازمة لتغطية الواردات من أهم محاصيل الحبوب في مصر عام ٢٠١٥، تبين أن المساحة المطلوب زراعتها لتغطية الواردات من الذرة الشامية بلغت حوالي ٢,١٤ مليون فدان، تمثل نحو ٩٤,٦٤% من إجمالي المساحة المنزرعة للذرة الشامية عام ٢٠١٥، إلى

جدول ٨. تقدير المساحات الزراعية اللازمة لتغطية الواردات من محصول الذرة الشامية عام ٢٠١٥

المساحة المطلوب المحاصيل الاستراتيجية	المساحة المزروعة ألف فدان	الإنتاجية طن/فدان	نسبة الاستخلاص %	إنتاجية الفدان من السلعة طن	كمية الواردات ألف طن	المساحة المطلوب زراعتها الف فدان
الذرة الشامية	٢٢٥٩.٧٣	٣.١٢	-	-	٦٧٧٩.٤٨	٢١٧٢.٩١
زيوت ذرة مستخلصة	٢٢٥.٩٥	٣.١٢	٤	٠.١٢٥	٤١.١٦	٣٢٩.٢٨

المساحة المطلوب زراعتها = كمية الواردات من السلعة / إنتاجية الفدان من السلعة
المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية ٢٠١٥

١٣.١٧%، ١١.٨٨%، ١٠.٠١% من إجمالي المساحة المنزرعة من محصول الذرة الشامية لكل منهم على الترتيب.

وبلغت جملة مساحة الذرة الصفراء المنزرعة بالزراعة المصرية حوالي ٥١٨.٩٥ ألف فدان تمثل نحو ٨.٥٤% من إجمالي مساحة الحاصلات الصيفية وجاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الأولى بمساحة بلغت حوالي ٢٧٢.٨٥ ألف فدان يليها محافظات مصر العليا بمساحة بلغت حوالي ١٣٦.٦٠ ألف فدان ثم محافظات مصر الوسطى بمساحة بلغت حوالي ٦٥.٨٠٨ ألف فدان بنسبة قدرت بنحو ٥٢.٥٨%، ٢٦.٣٢%، ١٢.٦٨% من إجمالي المساحة المنزرعة من محصول الذرة الصفراء لكل منهم على الترتيب، وأن أهم المحافظات في زراعة الذرة الصفراء هي البحيرة، أسبوط، المنيا بمساحة بلغت حوالي ١٠٥.٢٠، ٦٦.٣٩، ٤٩.١٩ ألف فدان بنسبة قدرت بنحو ٢٠.٢٧%، ١٢.٧٩%، ٩.٤٨% من إجمالي المساحة المنزرعة من محصول الذرة الصفراء لكل منهم على الترتيب.

٢- التركيب المحصولي الصيفي عام ٢٠١٥

باستعراض التركيب المحصولي لمجموعة المحاصيل الصيفي عام ٢٠١٥ والواردة بالجدول رقم (٩) يتبين أن إجمالي الحاصلات الصيفية بلغت حوالي ٦.٠٨ مليون فدان، في حين بلغت المساحة المنزرعة من الذرة الشامية حوالي ٢.٢٦ مليون فدان، كما بلغت مساحة الذرة الرفيعة حوالي ٣٥٤ الف فدان يمثلان ٤٢.٩٣% من إجمالي مساحات الحاصلات الصيفية، وجاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الأولى بمساحة بلغت حوالي ٨٢٩.٣٦ ألف فدان يليها محافظات مصر الوسطى بمساحة بلغت حوالي ٥٦٠.٠٨ ألف فدان ثم محافظات مصر العليا بمساحة بلغت حوالي ٣٠٣.٥٢ ألف فدان بنسبة قدرت بنحو ٤٧.٥٦%، ٣٢.١٢%، ١٧.٤١% من إجمالي المساحة المنزرعة من محصول الذرة الشامية لكل منهم على الترتيب، وتبين أن أهم المحافظات في زراعة الذرة الشامية هي المنيا، الشرقية، بني سويف بمساحة بلغت حوالي ٢٢٩.٧٤، ٢٠٧.٢٤، ١٧٤.٦٠ ألف فدان بنسبة بلغت نحو

جدول ٩. التركيب المحصولي الراهن لمجموعة الحاصلات الزراعية الصيفية في مصر عام ٢٠١٥ (المساحة: بالألف فدان)

المحافظات	الذرة الشامية الرفيعة	الذرة الأرز	الذرة الصفراء السوداني	القمح السوداني	السمسم	فول الصويا	عباد الشمس	البصل	البطاطس الطاطم	خضراوات أخرى	القطن	محاصيل أخرى
الأسكندرية	١٢.١١	٠.٠٠	٦.٨٣	٠.٠٠	١.٢٥	٠.٢٧	٠.٠١	٠.٠١	٧.٨٤	٣٩.٨٤	١.٦٣	١٢٤.٤٩
البحيرة	١٦٥.١١	٠.٠٠	١٠٥.٢٠	٩.١٢	٧.٨٩	٠.٣٧	٠.٥٠	٣.٢٢	٣١.٠٩	٢٥.٢٧	٥٢.٩١	٧٩٧.٢٧
الغربية	٦٧.٠٢	٠.٠٠	١٠٨.٥١	٩.٢٥	٠.٠٩	٠.٢٩	٠.٠٠	٠.٠٠	٢٠.٣٦	١.٣٣	١.١١	٣٢٦.٦٢
كفر الشيخ	٦١.٣٩	٠.٠٠	٢٤٨.٩٩	٦.٩٤	٠.١٨	١.٠٣	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٣٩	٨.٩٢	٧٣.٦٩	٥٣٨.٠١
الدقهلية	٣٩.٧٩	٠.٠٠	٣٨٠.٦٦	٢٦.٢٩	٠.٠٩	٠.٤٣	٠.٠١	٠.٠٥	١٠.٢٠	٥.٦٧	٣١.٤١	٥٨٦.٧٧
دمياط	١.٨٣	٠.٠٠	٥٨.٦٩	١.٣٥	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٢٥	١٤.٠٧٦	٥.٩٢	٩٧.٣٥
الشرقية	٢٠٧.٢٤	٠.٠٠	٢٢١.١٢	٤٦.٩٨	٢٥.٥٠	١٥.١١	٠.١٥	٠.١٣	٢.٩٣	٢٣.٤٧	٣٢.٧٩	٧١٧.٨٥
الإسماعيلية	٢٧.٣٦	٠.٠٠	٣.٦٦	١٢.٦٤	١٠.٢٢	٠.٦٨	٠.١١	٠.٠٠	٤.٨١	٤.٩٨	١.٢٤	٩٧.٨١
بور سعيد	١٠.٢٨	٠.٠٠	٢١.٠٣	٠.٠٠	٢.١٦	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٢	٠.٤١	٢٩٤٤	٥٥.٣٧
السويس	٤.٣٩	٠.٠٠	١.٥٠	٠.٠٠	٠.٦٠	٠.٠٠	٠.٠٢	٠.٠٠	١.٤٢	٠.٠٠	٠.٠٠	١٣.٥٣
المنوفية	١٦٨.٩٧	٠.٠٤	٤١.٦٦	٠.٣٩	٠.٠١	٠.٠٣	٠.٠٠	٠.٠٣	١٩.٣٠	٠.١٥	٢٣٧٠.٩	٣١٣.٥٠
القليوبية	٦٣.٨١	٠.٠٠	٩.٠٩	١٤.٢٣	٠.٦٠	٠.١٣	٠.٠٢	٠.١٠	٧.٧٨	١.١١	٥٥٢٩	١٤٦.٩٠
القاهرة	٠.٠٥	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٣	٠.٠٠	١٧٥	٠.٩٠
جملة الوجه	٨٢٩.٣٦	١٢١٤.٦	٢٧٢.٨٥	٤٥.٩٣	٣٣.٠٩	٢٢.٤٢	٣.٦٨	٢.١١	١٠٤.٧٣	١١٤.٨٣	١١٤.٩٦	٣٨١٦.٣٨
الجيزة	٤١.٥٩	٠.٠٠	١.٧٨	١.٧٧	٢.٥٨	٠.٠٠	١.٨٧	٠.٠٠	٧.٠٢	١٢.٧٤	٠.٠٠	١٣٨.١٨
بني سويف	١٧٤.٦٠	٥.٠١	٥.٦٨	١.١٩	٦.٥٠	٣.٨١	٠.٤٠	٠.٠٠	١.١٩	٨.٥٤	١.٣٩	٢٣٢.١٢
الفيوم	١١٤.١٥	١١٧.٦	٠.٣٩	٩.١٦	٤.٥٠	٠.٠٠	١.٥٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٣.٤٦	١٧.٢٠	٢٩٤.٧٠
المنيا	٢٢٩.٧٤	١٤.٥٥	٤٩.١٩	٨.٥١	٩.٨٠	٢٤.٩٥	١.٧١	٠.٠٠	٤.٩٨	٩.٩٩	١٥٣٢١	٣٧٣.٨١
جملة مصر	٥٦٠.٠٨	١٣٨.٩	١.٠٦	٦٥.٨١	١١.٩٩	٢٨.٧٧	٥.٤٧	٣.٤٨	١٣.١٩	٣٤.٧٣	٨١٣٣١	١٠٣٨.٨٠
أسبوط	١٢٢.٣٣	٨٤.٩٦	٠.٠١	٦٦.٣٩	٢.٤١	١.٩١	٠.٣١	٠.٠٠	٠.٥٩	٣.٢٩	٤٩٥٥	١١٨٩٦
سوهاج	١٥٠.٩١	٨٨.٤٧	٠.٠٠	٨.٦٩	٢.٧٥	٠.١٦	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٣٨	٢٨٥١	٢٨٨.٨٣
قنا	١٨.٨٦	٣١.٣٣	٠.٠٠	٢٠.٩١	٠.٠١	١.١٧	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٢٥	٢١٤٩	٠.٠٠	٧٧.٩٢
الأقصر	٠.٠١	١.٢٨	٠.٠٠	١٨.٦٤	٠.٠٨	٠.٧٦	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٣٨	١٩١٧	٣٤.٣٦
أسوان	١.٤٢	٩.٠٤	٠.٠٠	٢١.٩٦	٣.٠٣	٤.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٥	٠.٥١	٦٩٤٦	٥٨.٢٨
جملة مصر	٣٠٣.٥٢	٢١٥.٠	٠.٠١	١٣٦.٦٠	٨.٢٨	١٠.٨٤	٠.٣٣	٠.٠٠	٠.٧٤	٦.٨١	١٨٨١٨	٧٧٢.١٢
إجمالي داخل	١١٩٢.٩	٣٥٤.١	١٢١٥.٦	٤٧٥.٢٦	٦٦.٢٠	٣٢.٨٩	٩.٤٨	٥.٥٩	١١٨.٦٦	١٥٦.٣٧	١١٩٤.٤٤	٥٦٢٧.٣٠
الوادي الجديد	٠.٢٤	٠.٠٠	٠.١٦	١٥.٠٦	٠.٠٥	٠.٦٥	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٦	٨١٥٥	٠.٠٣	٣٠.٣٧
مطروح	٦.٧٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٢	١.٩٦	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٢٠	٢٠.٨٥	١٢٦٤٧	٤٣.٥١
البحر الأحمر	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٣٣
شمال سيناء	٠.١٥	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٢٧	٥.٥٧	٧٢٥٩	١٣.٢٦
جنوب سيناء	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠١	٧٨	٠.٠٠	٠.٢٢
النوبارية	٤٣.٧٣	٠.٠٠	٦١.٧٤	٤٣.١٠	١٤.٤١	٦.١٥	٦.١٥	٠.٩٥	٨.٨١	٥٩.٢٥	٩٦١٠	٣٦٣.٠٨
إجمالي خارج	٥٠.٨٣	٠.٠٧	٧٦.٨٢	٤٣.٦٩	١٧.٠١	١٧.٠١	٦.٢٠	١.٠١	١٠.٢٨	٨٥.٧٤	١٢٢٨٩	٤٥٠.٧٧
إجمالي	١٧٤٣.٧	٣٥٤.١٧	١٢١٥.٨	٥١٨.٩٥	٨٤.٣١	٣٣.٩٠	١٥.٦٨	٦.٣٥	١٢٨.٩٤	٢٤٢.١٠	١٢٤٣.٩٦	٦٠٧٨.٠٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية - الجزء الثاني، القاهرة، عام ٢٠١٥/٢٠١٤

البديل الثاني: يتمثل في توفير مساحة تقدر بحوالي ٢٥٠، ٢٥٠ ألف فدان من محاصيل الخضار الأخرى، المحاصيل الحقلية الأخرى علي الترتيب و توجيهها لزراعة محصول الذرة الشامية بحوالي ٥٠٠ ألف فدان. الأمر الذي ينعكس علي زيادة الانتاج من الذرة بحوالي ١.٦ مليون طن تقدر قيمتها بحوالي ٣.٦ مليار جنيه و هو ما يعادل ٤٠٤.٥ مليون دولار وفقاً لأسعار ٢٠١٥.

البديل الثالث: وهو محصلة البديلين السابقين بمساحة إجمالية تقدر بحوالي ٧٠١.١ ألف فدان، الأمر الذي ينعكس علي زيادة الانتاج من الذرة بحوالي ٢.٢ مليون طن تقدر قيمتها بحوالي ٥ مليار جنيه و هو ما يعادل ٦٥٢ مليون دولار وفقاً لأسعار ٢٠١٥.

ويتضح من إستعراض البدائل المقترحة لمحاصيل العروة الصيفي أنه لا يمكن تلبية متطلبات الإكتفاء الذاتي من أهم المحاصيل الإستراتيجية وخاصة محصول الذرة الشامية لعدم وجود مساحات كافية من الأراضي الزراعية أو لمحددات المياه المتوفرة، ومن ثم يجب على الدولة إتخاذ مجموعة من الإجراءات لرفع نسب الإكتفاء الذاتي، أهمها تشجيع المزارعين على الزراعة التعاقدية ويتطلب ذلك إتباع سياسة سعرية من شأنها شراء المحصول بأسعار مجزية تجعل المزارع يتخلى عن زراعة المحاصيل المنافسة في نفس الدورة الزراعية، وذلك من خلال اعتماد آليات جديدة من شأنها تحديد سعر عادل لكل من المنتج والجهات التي تقوم بشراء تلك المحاصيل. ولنجاح نظام الزراعة التعاقدية يلزم اشتراك كل من المنتج الزراعي والجهات التي تقوم بعملية الشراء متمثلة في كل من وزارات الزراعة والتنمية وقطاع الأعمال العام وكل الجهات المعنية بإتخاذ القرار في تحديد السعر العادل للشراء وفقاً للأساليب العلمية والتي من شأنها تشجيع المنتج على زراعة المحاصيل المستهدفة، وقد قامت الدولة بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية والذي يقوم بالتحكيم بين المنتج الزراعي و جهة الشراء شركات او افراد وفقاً للفقود المبرمة بينهم وذلك لضمان حقوق الطرفين.

٣- البدائل المقترحة للتركيب المحصولي الصيفي:

في ضوء التركيب المحصولي الراهن يتضح أن هناك صعوبة في توفير مساحات أرضية من المحاصيل القائمة إلا أنه في ظل التوجهات نحو ضرورة التوسع في المحاصيل الاستراتيجية فمن الممكن إحكام تطبيق القانون المتعلق بتحديد مساحة الأرز بحيث لا تتجاوز ١.٧٦ مليون فدان في المحافظات المنوط بها زراعته وفقاً لمنشور وزارة الري ٢٠١٥ وعدم زراعته في محافظات الوجه القبلي والتي تزرع بالمخالفة، و بلغت المساحة المنزرعة من الارز عام ٢٠١٥ حوالي ١.٢ مليون فدان ، و تقترح الدراسة توفير مساحة حوالي ١.٠٦ ألف فدان من محافظات الوجه القبلي تزرع بالمخالفة لوزارتي الزراعة والري، إلى جانب توفير مساحة مقدارها ٢٠٠ ألف فدان من المساحات المنزرعة بلب البطيخ، كذلك توفير مساحة مقدارها ٥٠٠ ألف فدان من المساحات المخصصة في زراعة كل من الخضروات والمحاصيل الأخرى، وعلى ذلك يمكن توفير مساحة ٧٠١.١ ألف فدان يتم توجيهها لزراعة محصول الذرة الشامية للمساهمة في زيادة الإنتاج بحوالي ٢.١٩ مليون طن ورفع نسبة الإكتفاء الذاتي لبلغ حوالي ٥٦.٩٧%، مما يساهم في خفض كمية الواردات بمقدار ٣٢.٣%، إلى جانب التوسع في زراعة محصول الذرة في الأراضي الجديدة وخاصة مشرور مليون ونصف مليون فدان والذي بدأ باستصلاح نصف مليون فدان وخاصة غرب محافظة المنيا ومحافظة أسيوط، والمناطق الجديدة المستصلحة بصعيد مصر.

وباستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) والمتعلقة بالبدائل المقترحة للتركيب المحصولي الصيفي يتبين ما يلي:

البديل الأول: يتمثل في توفير مساحة تقدر بحوالي ١.٠٦، ٢٠٠ ألف فدان من محصولي الأرز و لب البطيخ علي الترتيب و توجيهها لزراعة محصول الذرة الشامية بحوالي ٢٠١.١ ألف فدان، الأمر الذي ينعكس علي زيادة الانتاج من الذرة بحوالي ٦٢٧ ألف طن تقدر قيمتها بحوالي ١.٤ مليار جنيه و هو ما يعادل ٢٤٧.٦ مليون دولار وفقاً لأسعار ٢٠١٥.

جدول ١٠ البدائل المقترحة لمحاصيل العروة الصيفي

المحصول البديل				المحصول الأساسي		
قيمة المحصول	كمية الإنتاج من المحصول البديل	المساحة ألف فدان	المحصول	البدائل المقترحة	المساحة المقترحة توفيرها ألف فدان	المساحة المنزرعة ألف فدان
٠.٨٥٨	٧.٦	٣.٣١	الذرة	البديل الأول	١.٠٦	١١٢٧.٩
١٦١.٨	١٤٣٥.٢	٦٢٤	الذرة		٢٠٠	٢٢٣.١١
٢٤٧.٦	١٤٤٢.٨	٦٢٧.٣١	الذرة	البديل الثاني	٢٥٠	٧٤٤
٤٠٤.٥	٣٥٨٨	١٥٦٠	الذرة	البديل الثالث	٧٠١.١	٦٠٦
٦٥٢.١٤	٥٠٣٠.٨	٢١٨٧.٣١	الذرة			٢٧٠١.٠١

*متوسط الإنتاجية لمحصول الذرة عام ٢٠١٥ بلغ حوالي ٣.١٢ طن .

**متوسط سعر الطن للمحصول الذرة عام ٢٠١٥ بلغ حوالي ٢٣٠٠ جنيه .

***متوسط سعر صرف الدولار عام ٢٠١٥ حوالي ٨.٨٧ جنيه.

العمود الأول يشمل على المساحات المنزرعة الفعلية من المحاصيل المراد تقليل مساحتها بالتركيب المحصولي الصيفي عام ٢٠١٥ المصدر: جمعت و حسبت من بيانات جدول رقم (٩).

سائداً: آلية تنفيذ الزراعة التعاقدية في الزراعة المصرية

تلعب الجمعيات الإصلاحي الزراعية: حوالي ٧٦٠ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٣٨١ ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ١٠١٥٣٥ ألف جنيه بإجمالي زمام منزرع بلغ حوالي ٦٣٧ ألف فدان، وبلغ جمعيات الأراضي المستصلحة: حوالي ٦٢٨ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٢٩٧ ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ١٤٢٤٢ ألف جنيه بإجمالي زمام منزرع بلغ حوالي ١٤٨١ ألف فدان، بينما بلغ جمعيات الثروة المائية و السمكية: بلغ عدد الجمعيات بها حوالي ٩٩ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٩٢ ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ٢٠١٧ ألف جنيه.

بدراسة الجمعيات التعاونية الزراعية في محافظة الإسكندرية طبقاً لجهات الإشراف عام ٢٠١٤ كما هو موضح بالبيانات الواردة بالجدول رقم (١٢) يتبين أن إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بلغ حوالي ١٠٠ جمعية بإجمالي عدد أعضاء مساهمين بلغ حوالي ٤١٩٤٤ عضو برأس مال بلغ حوالي ٣٧١٠ ألف جنيه، في حين بلغ إجمالي الزمام المنزرع لتلك الجمعيات حوالي ١٧٧٩٨٤ فدان، وتنقسم هذه الجمعيات إلى جمعيات الإئتمان الزراعي حيث بلغ عدد الجمعيات بها حوالي ١٥ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٩٣٦٧ فرد برأس مال بلغ حوالي

تعد الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر كيان منظم وقائم وتأخذ الصفة الاعتبارية، تقوم بتسهيل التعامل مع الحائزين بالمنطقة المتواجد بها الجمعية، وتقوم بتوفير بعض مستلزمات الإنتاج بأسعار تتناسب مع المزارعين، وتقديم المشورة الفنية من خلال جهاز الإرشاد الزراعي التابع لها، كما أنها قد تلعب دوراً هاماً وحيوياً يساهم في تفعيل الزراعات التعاقدية من خلال التنسيق الكامل بين أطراف التعاقد (منتج طرف أول -الجهة التي تقوم بالشراء طرف ثاني-جهة التعاقد طرف ثالث) بدراسة الجمعيات التعاونية الزراعية في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (١١) أن إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بلغ حوالي ٥٧٨٦ جمعية بإجمالي عدد أعضاء مساهمين بلغ حوالي ٤٦٧١ ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ٢١٢٦٨٠ ألف جنيه، في حين بلغ إجمالي الزمام المنزرع لتلك الجمعيات حوالي ٧٨٦٧ ألف فدان . وتنقسم هذه الجمعيات إلى جمعيات الإئتمان الزراعي يبلغ عدد الجمعيات بها حوالي ٤٢٩٩ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٣٩٠١ ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ٩٤٨٨٦ ألف جنيه بإجمالي زمام منزرع بلغ حوالي ٥٧٤٩ ألف فدان، كما

- انخفاض الثقة بين المزارعين و الجمعيات الزراعية في الفترة الأخيرة وخاصة بعد ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (الأسمدة).
- عدم تعاون بعض أعضاء الجمعية الزراعية معها.
- عدم مطابقة المحصول للمواصفات القياسية المطلوبة.
- تأخر الإرشادات الفنية اللازمة.
- قد ينشأ بعض المعوقات أثناء عملية الحصاد والنقل الي أماكن التخزين.

١- استطلاع آراء المزارعين في الزراعة التعاقدية:

باستطلاع آراء المزارعين بالعينة البحثية حول الزراعة التعاقدية والموضحة بالجدول رقم (١٣) تبين أن نحو ٨٦% من مزارعي العينة البحثية أبدت ترحيبهم بفكرة الزراعة التعاقدية، بينما رأى نحو ١٤% عدم جدواها، في حين يرى نحو ٨٠% من مزارعي العينة البحثية أفضلية تسجيل العقود عن التعاقد الشفهي، حيث أنه يلزم أطراف التعاقد بشروط العقد المدونة، بينما يرى ٢٠% من مزارعي العينة عدم وجود أفضلية لتسجيل العقود، و يرى نحو ٧٥% من مزارعي العينة البحثية أن التعاقد كأسلوب تسويق أفضل من التسويق الحر، حيث يقلل من المخاطر التسويقية واستقرار الدخل المزرعي، بينما ٢٥% من مزارعي العينة البحثية يفضل التسويق الحر. أما فيما يتعلق بمقترحات المزارعين حول تحديد سعر التعاقد فقد تباينت بينهم حيث أبدى نحو ١٨% منهم ضرورة الاعتماد علي السعر العالمي، بينما نحو ٢٥% من المزارعين يرون أن تحديد هامش ربح معقول يمكن أن يستخدم كأساس في تحديد سعر التعاقد، في حين نحو ١٨% من المزارعين أن تحديد السعر يجب أن يستند إلي سعر ضمان بحيث لا يقل السعر عنه بغض لنظر عن السعر العالمي، وأخيراً نحو ٣٩% من مزارعي العينة البحثية أنه يجب الأخذ في الاعتبار التكاليف الإنتاجية خاصة في ظل الارتفاع المتزايد والمستمر في أسعار مستلزمات الإنتاج.

ويرى نحو ٦٠% من زراع العينة البحثية أن الجمعيات التعاونية الزراعية لها دور مهم نجاح الزراعة التعاقدية، أما النسبة المتبقية منهم يفضلون إنشاء روابط للمنتجين أو أي شكل من أشكال التجمعات الزراعية بدلاً عن الجمعيات الزراعية نظراً لانخفاض ثقتهم بتلك الجمعيات. وفيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج من قبل الجهات المتعاقدة يرى نحو ٧٧% من مزارعي العينة البحثية أفضلية توفيرها من قبل الجهات المتعاقدة وأن ينص العقد على ذلك، بينما ترى النسبة الباقية أفضلية شرائها من السوق. بسؤال المزارعين عن إمكانية الحصول على قروض بضمان العقد المبرم وهل يمثل ذلك حافز يرى نحو ٨٠% من مزارعي العينة البحثية أن ذلك يمثل حافز، بينما يرى نحو ٢٠% من مزارعي العينة البحثية أن الحصول على جزء من قيمة العقد مقدماً أفضل. وعن المشاكل التي يمكن أن تؤثر على نجاح الزراعة التعاقدية من وجهة نظر المزارعين، يرى ٦٠% من مزارعي العينة أن مدى التزام الجهات المتعاقدة بشروط العقد، ونظام التوريد، وعدم التشدد والعدالة في تقييم مواصفات المنتج، وسرعة سداد المستحقات المالية ممكن أن تكون عقبات أمام نجاح الزراعة التعاقدية، كما أجاب نحو ١٠٠% من مزارعي العينة البحثية عن نوعية المحاصيل التي يمكن إدراجها في نظام الزراعة التعاقدية، بأن جميع المحاصيل التي تتناسب مع طبيعة الأرض والظروف الإنتاجية المتاحة لديهم يمكن إدراجها في الزراعة التعاقدية وخاصة التي تحقق صافي عائد فدانها مجزي. ويرى نحو ٩٠% من مزارعي العينة البحثية أن مجموعة الحوافز التي يوفرها نظام الزراعة التعاقدية كافياً، بينما يرى نحو ١٠% من مزارعي العينة البحثية أن الأمر يتطلب مزيداً من الحوافز وخاصة ما يتعلق برسوم تسجيل العقد، ونظام تسليم المنتج.

٢- استطلاع آراء الجمعيات الزراعية في الزراعة التعاقدية:

باستطلاع آراء العاملين بالجمعيات الزراعية بالعينة البحثية حول الزراعة التعاقدية والموضحة بالجدول رقم (١٤) تبين أن نحو ٧٤% من القائمين والعاملين بالجمعيات الزراعية بالعينة البحثية ترحيبهم بفكرة الزراعة التعاقدية، بينما رأى نحو ٢٦% عدم جدواها، في حين أقر نحو ٦٣% من القائمين على الجمعيات الزراعية بأنه تم عقد دورات أو نوات في مجال الزراعة التعاقدية، وبسؤالهم عن الدور الذي يمكن أن تضيقه الجمعية لتفعيل الزراعة التعاقدية أبدى ٨٥% عن قناعتهم بذلك لإمكانية تجميع الحيازات القزمية.

وأكد نحو ٧٥% من القائمين على الجمعيات الزراعية أن الجمعيات التعاونية لها دور في نجاح الزراعة التعاقدية لوجود الخبرات الإدارية والإرشادية المؤهلة، ويرى القائمين بالجمعيات التعاونية أن المحاصيل التي يمكن البدء بها في الزراعة التعاقدية تمثلت في محاصيل

٣٤٢ ألف جنيه بإجمالي زمام منزرع بلغ حوالي ٥٧٥٧٦ فدان، وبلغ عدد الجمعيات الإصلاح الزراعي: حوالي ١٧ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٤١١٥ عضو برأس مال بلغ حوالي ١٨١٣ ألف جنيه بإجمالي زمام منزرع بلغ حوالي ١٣٣٠٨ فدان، في حين بلغ عدد الجمعيات الأراضي المستصلحة حوالي ٦٢ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٢٢٥٧٣ فرد برأس مال بلغ حوالي ١٤٤٢ ألف جنيه بإجمالي زمام منزرع بلغ حوالي ١٠٧١٠٠ فدان، بينما بلغ عدد جمعيات الثروة المائية و السمكية بلغ عدد الجمعيات بها حوالي ٦ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٥٨٨٩ عضو برأس مال بلغ حوالي ١١٣ ألف جنيه.

جدول ١١. أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية طبقاً لجهات الإشراف عام ٢٠١٥/٢٠١٤

البيان	عدد الجمعيات	عدد المساهمين (بالآلاف)	رأس المال (بالآلاف جنيه)	الزمام المنزرع (بالآلاف فدان)
الإنتمان الزراعي	٤٢٩٩	٣٩٠١	٩٤٨٨٦	٥٧٤٩
إصلاح زراعي	٧٦٠	٣٨١	١٠١٥٣٥	٦٣٧
أراضي مستصلحة	٦٢٨	٢٩٧	١٤٢٤٢	١٤٨١
الثروة المائية و السمكية	٩٩	٩٢	٢٠١٧	-
الإجمالي العام	٥٧٨٦	٤٦٧١	٢١٢٦٨٠	٧٨٦٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، ٢٠١٥/٢٠١٤.

جدول ١٢. أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية طبقاً لجهات الإشراف بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٥/٢٠١٤

البيان	عدد الجمعيات	عدد المساهمين	رأس المال (بالآلاف جنيه)	الزمام المنزرع (بالفدان)
الإنتمان الزراعي	١٥	٩٣٦٧	٣٤٢	٥٧٥٧٦
إصلاح زراعي	١٧	٤١١٥	١٨١٣	١٣٣٠٨
أراضي مستصلحة	٦٢	٢٢٥٧٣	١٤٤٢	١٠٧١٠٠
الثروة المائية و السمكية	٦	٥٨٨٩	١١٣	-
الإجمالي العام	١٠٠	٤١٩٤٤	٣٧١٠	١٧٧٩٨٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، ٢٠١٥/٢٠١٤.

نقاط القوة والضعف في الجمعيات الزراعية:

نقاط القوة :

- إنتشار جغرافي واسع و سهولة الإتصال بالمزارعين.
- جهة منظمة إدارياً و جاهزة لتطبيق الزراعات التعاقدية.
- لها القدرة علي تجميع الحيازات القزمية و دمجها في كيان واحد.
- لديها الخبرات الفنية والإرشادية القادرة علي إستيعاب متطلبات الزراعات التعاقدية.
- مصدر سريع لتوصيل البيانات و المعلومات للمزارعين.
- سهولة التعامل مع مركز الزراعات التعاقدية علي أساس أن كلا الجهتين تتبع نفس الوزارة.
- ضمان إستقرار دخول المزارعين
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها الجهات المعنية بالشراء.
- تساعد علي إقامة مناطق زراعية متخصصة في التجميع الزراعي علي نطاق واسع.
- تمكن الجهات المعنية بالشراء من تعزيز معايير السلامة و الجودة.
- تحقق للمنتج الإستفادة من الخدمات الإرشادية.
- إمكانية التعاقد المسبق علي إنتاج أو تصدير كميات محددة من المنتجات الزراعية المطلوبة في الأسواق الداخلية أو الخارجية.

نقاط الضعف:

- تحتاج إلي تغيير النمط الإداري الروتيني والعمل علي سرعة إتخاذ القرارات.
- قلة الإمكانيات و ضعف الحوافز المادية التي تشجعهم علي بذل المزيد من الجهد.
- عدم وجود أماكن مجهزة تسمح باستيعاب المحاصيل المزروعة المتعاقد عليها.

الذرة - بنجر السكر - الفول البلدى - القمح - القطن و أبقى ٩٠% من
العاملين بالجمعيات الزراعية تقبلهم القيام بالدور المنوط بهم بشرط توفير
حوافر مادية، كما يرى ٧٦% من أعضاء الجمعية أن تجهيزات الجمعيات

جدول ١٣. استطلاع آراء مزارعي العينة البحثية حول الزراعة التعاقدية بمحافظة الإسكندرية

البيانات	مواقف	
	موافق %	غير موافق %
الترحيب بفكرة الزراعة التعاقدية	٨٦	١٤
أفضلية العقد المسجل عن العقد الشفوي	٨٠	٢٠
التسويق التعاقدى أفضل من التسويق الحر	٧٥	٢٥
أسلوب تحديد السعر:		
الاعتماد على السعر العالمي	١٨	٨٢
هامش ربح معقول	٢٥	٧٥
الرجوع لسعر الضمان	١٨	٨٢
الأخذ في الاعتبار تكاليف الإنتاج	٣٩	٦١
الجمعيات التعاونية لها دور في نجاح الزراعة التعاقدية	٦٠	٤٠
أهمية توفير مستلزمات الإنتاج من قبل الجهات المتعاقدة	٧٧	٢٣
هل الحصول على قرض بضمان العقد حافز	٨٠	٢٠
وجود مشاكل محتملة تؤثر على نجاح الزراعة التعاقدية	٦٠	٤٠
المحاصيل التي يمكن إدراجها في الزراعة التعاقدية	١٠٠	
الحوافر المتاحة كافية في الزراعة التعاقدية	٩٠	١٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة للموسم الزراعى ٢٠١٧/٢٠١٦.

جدول ١٤. استطلاع آراء العاملين بالجمعيات الزراعية حول الزراعة التعاقدية بالعينة البحثية بمحافظة الإسكندرية

البيانات	مواقف	
	موافق %	غير موافق %
هل لديك فكرة كاملة عن الزراعة التعاقدية	٧٤	٢٦
هل تم إقامة دورات أو ندوات في الزراعة التعاقدية	٦٣	٣٧
هل هناك دور يمكن أن تضيقه الجمعية لتفعيل الزراعة التعاقدية	٨٥	١٥
هل تعتقد أن الجمعيات التعاونية لها دور في نجاح الزراعة التعاقدية	٧٥	٢٥
أى المحاصيل تفضل البدء بها في تنفيذ الزراعة التعاقدية	٩٠	١٠
مدى تقبل أعضاء الجمعية القيام بالدور المنوط بهم	٧٦	٢٤
هل التجهيزات بالجمعيات تؤهلها للقيام بدورها من حيث أماكن التشوين والمخازن		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة للموسم الزراعى ٢٠١٧/٢٠١٦.

التوصيات:

- فسي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن إيجاز التوصيات فيما يلي:
- ١- توصى الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق نظام الزراعة التعاقدية لمحصول الذرة الشامية، وذلك بعد إنشاء مركز الزراعات التعاقدية بالقرار الجمهورى رقم (٩) لعام ٢٠١٥، خاصة وأن هناك ترحيب من قبل المزارعين بتطبيقها لما تحققه من مزايا تتمثل في توفير بعض مستلزمات الإنتاج والحصول على القروض وضمان تسويق المحصول بأسعار مجزية وبالتالي تحقيق دخول مستقرة للمزارعين، الأمر الذي يساهم في زيادة الإنتاج ورفع نسب الإكتفاء الذاتى منه، مما ينعكس إيجابيا على الميزان التجارى المصرى خاصة بعد تحرير سعر الصرف وصعوبة توفير العملة الصعبة اللازمة للإستيراد، فضلا عن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية الفترة الأخيرة.
 - ٢- إعادة النظر في التركيب المحصولى الراهن وبصفة خاصة للزراعات الصيفية النقدية (لب البطيخ) واستبدالها بالمحاصيل الإستراتيجية (الذرة الشامية) من خلال التوجه نحو الدورة الزراعية التعاقدية.
 - ٣- ضرورة إشراك الجمعيات التعاونية الزراعية في تطبيق الزراعة التعاقدية للإستفادة من الامكانيات المتاحة لديها.

المراجع

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، التقرير الشهرى للتضخم، ابريل ٢٠١٧
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى، ٢٠١٥/٢٠١٤.

محمد حمدي سالم- أهداف الزراعة التعاقدية وبعض التجارب الناجحة- قسم الاقتصاد الزراعى- كلية الزراعة- جامعة عين شمس- ٢٠١٥.

الموقع الإلكتروني: <https://comtrade.un.org>

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال، تجربة بنك التنمية الآسيوي في الصين، ٢٠١٥.

وزارة الزراعة، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، القاهرة، أعداد متفرقة

وزارة الزراعة، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، القاهرة، أعداد متفرقة

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، الجزء الثانى، القاهرة، عام ٢٠١٥/٢٠١٤

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، نشرة صافى العائد، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

Choudhary Balram, Et al., (2015), Contract Farming of Medicinal Plants in India, International Journal of Pharmaceutical Erudition, ISSN 2249-3875.
Manas Chakrabarti, (2015), An Empirical Study On Contract Farming In India, International Journal of Informative & Futuristic Research, Volume 2, Issue 5.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة التجارة الخارجية، ٢٠١٥.

Arun Pandit & Barsati Lal & Rajesh K Rana, (2015), An Assessment of Potato Contract Farming in West Bengal State, India, European Association for Potato Research.

The Role of Contractual Agriculture in Bridging The Food Gap of Maize Crop in Egyptian Agriculture

Al-Dalee, A. M. A.

Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

The objective of the research was to identify the production and consumption aspects of the maize crop in Egypt during the period from 2000 to 2015 by studying the productive and economic indicators of the Syrian maize crop, the development of the food gap, the imports of the maize crop in Egypt, Self-sufficiency ratios of maize crop in Egypt, in addition to the mechanism of implementation of contract farming in Egyptian agriculture. The study reached several results, the most important of which are the following: The highest summer crops in 2015 in terms of return on the invested pound is the peanut yield of about 1.81, while the yield on the pound invested for maize corn about 0.67, which is a low return compared to other crops competing in the same season, which makes the turnout on low farming. The estimate of the size of the food gap showed that it ranged between a minimum of 3067 thousand tons in 2004 and a maximum of 8188 thousand tons in 2011 with an average annual rate of about 5671.75 thousand tons. It was also found that the self-sufficiency ranged from a minimum of The average time of the year was about 40.77% in 2015 and the maximum reached 65.57% in 2004 with an engineering average of 52.57%. The estimation of the general time trend equations for the most important economic variables available for maize consumption showed that there was an increasing general trend at a statistical annual growth rate of about 1, 8%, and the annual increase amounted to 213.9 thousand tons per year. Egypt's imports of maize during the study period ranged from a low of about 1934.82 thousand tons in 2009 to a maximum of 7041.79 tons in 2011 at an annual average of 4755.27 thousand tons. Ranging between a minimum of about \$ 360.01 million in 2004 and a maximum of \$ 2178.28 million in 2011 at an annual average of \$ 1088.67 million. The estimate of the general time trend equation shows that there is an increasing general trend at an annual rate of about 10.8%, equivalent to about 117.58 million dollars. The need to expand the strategic crops by the application of the law to determine the area of rice so as not to exceed 1.76 million acres in the provinces to be cultivated, and not to grow in the governorates of Upper Egypt, and provide an area of about 1.06 thousand acres, in addition to providing an area of 200 thousand acres of As well as providing an area of 500 thousand feddans of area allocated for the cultivation of both vegetables and other crops, and thus can provide 701.1 thousand feddans are directed to grow corn crop to contribute to increase production by 2.19 million tons and raise the self-sufficiency to reach About 56.97%, which contributes to the reduction of imports by 32.3% And the expansion of the cultivation of maize crop in new lands, especially the project of one and a half million acres, which began the reclamation of half a million acres, especially west of Minya and Assiut Governorate, and the new areas reclaimed in Upper Egypt. A survey of farmers' views on the research sample on contract farming showed that 86% of the sample farmers welcomed the idea of contract farming. About 75% of the sample farmers consider contracting as a marketing method better than free marketing, reducing marketing risks and stabilizing agricultural income. , While the farmers' proposals on setting the contract price differed among them. About 18% of them expressed the need to rely on the international price, while about 25% of the farmers believe that a reasonable profit margin could be used as a basis for determining the contract price. % Of farmers that determine the price j B to be based on the price guarantee so that at least the price it regardless of the world price, and Finally, about 39% of the farmers in the research sample said that production costs should be considered especially in view of the increasing and continuous increase in the prices of production materials. About 60% of the research sample farmers believe that agricultural cooperatives play an important role in the success of contract farming. A survey of agricultural workers in the research sample on contract farming revealed that 74% of the workers and workers in the agricultural associations in the sample indicated that they welcomed the idea of contract farming, while about 63% of the agricultural associations agreed that courses or seminars were held in the field of contractual agriculture , And asked about the role that can be added by the association to activate the contractual agriculture, 85% expressed their conviction for the possibility of aggregation of dwarf holdings, and see about 75% of the owners of agricultural associations that the cooperative societies have a role in the success of contract farming for the existence of expertise And 90% of the members of the agricultural associations accept them to carry out the role assigned to them provided that they provide material incentives, 76% of the members of the Association consider that the facilities of the associations qualify them to play their role in terms of the places of storage and stores where the crops are stored